الأمم المتحدة

A/55/258

الجمعية العامة

Distr.: General
4 August 2000
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٤ (ش) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ راء.

ووفقا لبرنامج الأنشطة الذي أقره في أول اجتماع في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩ الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية الذي أنشأه الأمين العام، ومع مراعاة المعوقات المالية للمنظمة، اضطلع بعدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين فهم الصلة بين نزع السلاح والتنمية في سياق العلاقات الدولية الراهنة.

* A/55/150.

** استند إعداد هذا التقرير في صورته النهائية إلى المدخلات المقدمة من إدارات/وكالات أخرى ممثلة في الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية.

080900 080900 00-59423 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٣
ثانيا - الإجراءات المتخذة	٤-١١	٣
ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات		٥
كولومبيا		٥

أولا مقدمة

١ - دأبت الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٧ على أن تطلب سنويا من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية[١] الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧. وقد أكد المؤتمر في الفقرة ٣٥ '٩' من برنامج العمل على الحاجة إلى تعزيز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة في ميداني نزع السلاح والتنمية في الترويج للنظر إلى هاتين القضيتين من خلال منظور مترابط في إطار الهدف الشامل المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما دعا برنامج العمل الأمم المتحدة إلى مضاعفة الجهود لتعميق الوعي الجماعي بالأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن الدولي.

٢ - ويأتي هذا التقرير تلبية لقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ راء المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون ''الصلة بين نزع السلاح والتنمية''، وقد طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام مواصلة العمل، من خلال الأجهزة المعنية، وفي حدود الموارد المتاحة، على تنفيذ برنامج العمل الذي أقره المؤتمر الدولي، ورفع تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

٣ - وأشار الأمين العام في تقريره السابق المقدم إلى الجمعية العامة المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ (A/54/254) إلى إنشاء الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية الذي عقد أول اجتماعاته في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩. وأشار أيضا في هذا التقرير إلى برنامج الأنشطة الذي أقره الفريق، والذي كان من أبرز ملامحه تنظيم حلقات دراسية/ ندوات للتركيز على قضايا معينة في مجال نزع السلاح والتنمية في سياق العلاقات الدولية الراهنة، وتوفير منتدى تتبادل فيه هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات الدولية المعنية خبراتها في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك. وأشار الأمين العام في التقرير نفسه إلى أن الأنشطة المقترحة المكرسة لنزع السلاح والتنمية يمكن أن تصبح ميسَّرة أكثر بتلقي تبرعات من الدول الأعضاء نظرا لاستمرار المعوقات المالية التي تواجهها المنظمة.

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.87.IX.8، الفقرة ٣٥.

ثانيا - الإجراءات المتخذة

٤ - وفقا للقرار الذي اتخذه الفريق التوجيهي المعني بنزع السلاح والتنمية، نظمت إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة، بالتعاون مع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح، في مقر الأمم المتحدة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ خلال الأسبوع السنوي لنزع السلاح، حلقة نقاش حول موضوع الشفافية والمسؤولية والحكم الرشيد شارك فيها متحدثون من صندوق النقد الدولي وتحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة ومجلس التنمية عبر البحار المتخذ من واشنطن مقرا له وجامعة رايس[٢]. وتناول النقاش مسائل تتعلق بالإنفاق العسكري، وإصلاح القطاع الأمني والتنمية. ففي سياق الإنفاق العسكري كان من بين المواضيع التي حظيت باهتمام كبير المبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي يأخذ بها صندوق النقد الدولي في معالجة هذه القضايا ضمن إطار إنفاق الحكومات على القطاع العام. وأشير إلى أن الإنفاق على الأمن القومي ومن ثم مستوى الإنفاق الدفاعي لا يدخل مباشرة في نطاق

(٢) السيدة نانسي هابي (صندوق النقد الدولي) والسيدة نيكول بول (مجلس التنمية عبر البحار) والبروفيسور مايكل انتريليغيثور (تحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة) والبروفيسور داغوبيرت بريتو (جامعة رايس).

صلاحيات الصندوق، ومع ذلك فهذا النوع من الإنفاق له عواقبه الاقتصادية بل يكون له في بعض الأحوال تأثير على الشفافية المالية والحكم. وبُحث أيضا دور الصندوق في تقديم مساعدات واسعة النطاق في فترات ما بعد انتهاء الصراع. وتطرقت المناقشة إلى العلاقة بين القطاعين المدني والعسكري في إطار تحسين الحكم في قطاع الأمن. وفيما يتعلق بالشفافية في مجال الأسلحة، أشير إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باعتباره أداة دولية هامة تُستخدم كمصدر مفيد للمعلومات. وأشير أيضا في هذا الصدد إلى أداة عالمية أخرى هي قالب الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وقيل إن المشاركة في هذه الأداة ما زالت حتى الآن دون المستوى العالمي. وأخيرا نوقشت مسألة الفوائد التي يعود بها السلام وتناول النقاش في هذا السياق الآثار الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل لانخفاض الإنفاق العسكري. ولوحظ أنه على الرغم من أن الحد من الإنفاق الدفاعي قد تترتب عليه تكاليف في الأجل القصير فإن آثاره الاقتصادية تكون إيجابية في الأجل الطويل.

٥ - وأشار الأمين العام في الفقرة ١١ من تقريره السابق حول هذا الموضوع إلى انعقاد ندوة حول نزع السلاح والتنمية في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بمقر الأمم المتحدة تحت رعاية الفريق التوجيهي وبعد ذلك، قام تحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بالتشاور مع إدارة شؤون نزع السلاح، بنشر البيانات المقدمة في الندوة في كتيب بعنوان ''ندوة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ حول نزع السلاح والتنمية''[٣]. وساعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة في تنظيم هذه الندوة وساهمت بمشارك فيها لُخصت بيانه حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح، في الكتيب المذكور. وأوجزت المواضيع التي نوقشت في الندوة في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام.

٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا لفريق من الخبراء مخصص لموضوع أنماط واتجاهات الإنفاق العام وآثاره على الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية. وتناول بيانان مقدمان من خبراء خارجيين مسألتي المستوى الراهن للإنفاق العسكري وجدوى الإنفاق على الدفاع للصالح العام إحداهما في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والأخرى في الدول الأعضاء في منظمتي حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو السابق. وتم التأكيد على أهمية تحديد المؤشرات الملائمة وإجراء تحليلات بشكل منتظم بغية تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العسكري على المستويين الوطني والدولي. ونشرت الورقات الكاملة التي تمخض عنها الاجتماع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في موقع شعبة الاقتصاديات العامة والإدارة العامة على شبكة الإنترنت (انظر ST/ESA/PAD/SER.E/85 أو http://www.un.org/esa/governance/E85.PDF).

٧ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صندوقه الاستئماني للحد من الأسلحة الصغيرة ومنع انتشارها عددا من مشاريع نزع الأسلحة الصغيرة في إطار برامجه القطرية والإقليمية. واعترافا منه بارتباط الأمن بالتنمية، يهدف البرنامج الإنمائي إلى تعميم تدابير نزع السلاح في الأنشطة التي يضطلع بها في المجالات ذات الصلة كتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتطوير القطاع القانوني، ودعم أعمال الشرطة. ويقوم البرنامج كلما أمكن، بتكييف برامجه الإنمائية الأوسع نطاقا من أجل معالجة بعض الأسباب الأساسية المؤدية إلى انتشار

(٣) توجد نسخ محدودة من هذا الكتيب الذي طبع ضمن سلسلة الورقات العرضية التي يصدرها تحالف الاقتصاديين لدى إدارة شؤون نزع السلاح وتحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة.

الأسلحة الصغيرة وانعدام الأمن، واضعا نصب عينيه المحافظة على مكاسب التنمية بالحيلولة دون تجدد الصراعات العنيفة.

٨ - وواصلت إدارة شؤون نزع السلاح تعاونها المتزايد مع البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بنهج نزع السلاح والتنمية المأخوذ به في برامج ''الأسلحة مقابل التنمية'' المضطلع بها في إطار مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق تعاون البرنامج والإدارة تعاونا وثيقا على تنفيذ مشروع رائد في ألبانيا. ويتعاون البرنامج تعاونا وثيقا مع الإدارة أيضا في عدد من بعثات تقصي الحقائق المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وسيشتركان معا في متابعة عمل هذه البعثات.

٩ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ نظمت إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع تحالف الاقتصاديين من أجل الحد من الأسلحة ومعهد السياسات العالمية، حلقة نقاش في مقر الأمم المتحدة حول موضوع الآثار المترتبة على إعادة هيكلة الصناعة العالمية للأسلحة[٤] اشترك فيها متحدثون من مصانع الأسلحة وخبراء غير حكوميين متمرسون في مجال تجارة الأسلحة وغيرها من المسائل المتعلقة بها. وفيما يتصل بعولمة صناعة الأسلحة، أشير إلى عمليات الدمج، بما فيها عمليات الدمج عبر الحدود التي رئي أنها قد تؤدي إلى اندثار شركات الأسلحة الوطنية الصرف. وأشير أيضا إلى قلّة اللوائح المنظِمة لنشر التكنولوجيا وإلى الاتجاه المتنامي في السنوات الأخيرة نحو التزويد بالأسلحة على أساس تجاري بحت. وحول موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ذُكر أن الأسلحة المرخصة ينتهي بها المطاف أحيانا كثيرة إلى التداول غير المشروع مما يؤكد الحاجة إلى تدمير الفائض من مخزون الأسلحة المتخلف عن الصراعات والفائض الموجود في المخازن الحكومية والذي لم يعد له استخدام أو لزوم. ولوحظ أن من الضروري أيضا معالجة المسائل الاجتماعية في إطار مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبحث أيضا الأثر المترتب على وجود فائض من الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الهامة، ناتج عن انحسار الطلب على تلك الأسلحة في الدول المنتجة. ولوحظ أن ثمة ظاهرة أسهمت في تصدير فوائض الأسلحة وهي أن بيع هذه الأسلحة يعتبر أرخص من تكلفة تدمير المخزون الفائض عن الحاجة.

١٠ - وبدأت إدارة شؤون نزع السلاح عملية تشاور مع خبراء مستقلين لاستطلاع وجهات نظرهم وتصوراتهم حول تغير نموذج نزع السلاح والتنمية في سياق العلاقات الدولية الراهنة بغية تكوين رأي مستنير في هذا الشأن. وأجريت المشاورة الأولى في سلسلة من المشاورات مع مركز بون الدولي للتحويل في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

١١ - ولفت الأمين العام انتباه الدول الأعضاء في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ راء. وتلقى الأمين العام حتى الآن ردا واحدا. وستصدر أي ردود أخرى تصل لاحقا في إضافات لهذا التقرير.

ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠]

كولومبيا

تؤمن كولومبيا بصحة العبارات التالية المأخوذة من الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية:

(٤) شارك في حلقة النقاش جوبل جونسون (نائب رئيس الرابطة الدولية للصناعات الفضائية الجوية) وجان نولان (من مؤسسة سنتشري) وناتالي جولدرنغ (من جامعة ميريلاند كوليدج بارك) ووليام هارتونغ (من معهد السياسات العالمية) وديفيد غولد (المسؤول السابق عن الشؤون الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة).

”بوسع العالم أن يواصل سباق التسلح بنشاطه المعهود أو أن يتحرك بوعي وسرعة مدروسة صوب تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر استقرارا وتوازنا ضمن نظام اقتصادي وسياسي دولي أكثر قدرة على الاستمرار؛ ولكن ليس بوسعه أن يفعل الأمرين معا“.

برغم التقدم الذي أحرزته بعض الدول في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا تزال هناك فوارق شاسعة بين هذا التقدم والنفقات العسكرية: ففي ٨٤ بلدا على الأقل تفوق النفقات العسكرية ما يُنفق على الصحة، وتفوق في بلد واحد من بين كل ثلاثة بلدان نامية المبلغ الذي يُنفق على التعليم.

ومن الواضح إذاً أن من الممكن زيادة ميزانيات الصحة العامة والتعليم إلى الضعف في ثلث البلدان النامية، لو أمكن تخفيف عبء الإنفاق العسكري. ومع ذلك، ما زالت هذه البلدان وغيرها في جميع أنحاء العالم تواصل تسليح نفسها وتهديد بعضها البعض. وقد أُنفق ما يقرب من ٨ تريليون من دولارات الولايات المتحدة حتى الآن على الأسلحة النووية وحدها وهو ما يساوي ثلث قيمة الإنتاج العالمي في عام ١٩٩٧.

وتتعارض أيضا الموارد الضخمة التي تنفق على بحوث الأسلحة وتطويرها وإنتاجها والاتجار بها مع ضعف مهارات المجتمع الدولي في منع الحروب وما يترتب عليها من عواقب وخيمة. وبحسب التقديرات الأخيرة، لاقى حتفه ما يزيد على ٣٥ مليون شخص، ٩٠ في المائة منهم مدنيون، وذلك في ١٧٠ حربا اندلعت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن بينها الحروب الدائرة حاليا.

وبرغم أن عددا من المنظمات التطوعية والحكومات ذات النوايا الحسنة يخصص مبالغ كبيرة لعمليات الإنعاش الاقتصادي في المناطق والبلدان المنكوبة بالحروب، لم تتخذ حتى الآن إجراءات كافية لمنع الحروب. وتشمل هذه الإجراءات تدابير بناء الثقة، والشفافية وتبادل المعلومات في الأمور العسكرية، وفرض قيود على تلك الأمور، وفرض قيود على المواقع العسكرية، وتخفيض حجم القوات، والحد من إنتاج الأسلحة وتكديسها والاتجار بها. وقبل هذا وذاك تتطلب الحيلولة دون اندلاع الحروب التزاما دقيقا بالمبادئ الدولية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وتتطلب توعية المجتمع الدولي لجعل نزع السلاح والتنمية البشرية واقعا ملموسا، إجراءات أخرى من قبيل تعزيز تعليم مبادئ السلام في المدارس، وإلغاء الإعانات الحكومية للصناعات العسكرية، وتحويل جزء من الصناعات العسكرية إلى إنتاج سلع مدنية، وتوجيه الموارد الموفرة من نزع السلاح إلى التنمية البشرية، والانضمام إلى اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح المختلفة وتطبيقها عالميا.

ويمكن للموارد الموفرة من نزع السلاح أن تحدث فرقا كبيرا في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية البشرية والقضاء على الفقر. وليس القضاء على الفقر، وخاصة في أسوأ صوره، بعيدا عن متناول المجتمع الدولي، بل يجب أن يتحقق ذلك في أوائل القرن الحادي والعشرين، ولكي تصبح هذه الغاية حقيقة واقعة يجب أولا تحرير الموارد المستغلة في إنتاج الأسلحة والاتجار بها وتوجيهها إلى التنمية البشرية وتحقيق الأمن.